



بيان الإمارات العربية المتحدة

يلقيه سعادة/ محمد بوشهاب

سفير ونائب المندوب الدائم

أمام الدورة الرابعة لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط
نيويورك، 13 نوفمبر 2023

يرجى المراجعة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس،

بدايةً، أود أن أهنئكم على تولي رئاسة هذه الدورة الرابعة. كما أتقدم بالشكر للجمهورية اللبنانية على الجهود التي بذلتها خلال الرئاسة السابقة للدورة. ونرحب بمشاركة وكيل الأمين العام السيدة إيزومي ناكاميتسو في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، ونقدر جهودها وجهود كل من الأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة ومكتب شؤون نزع السلاح في تيسير أعمال هذا المؤتمر. وأشكر أيضاً رئيس الجمعية العامة السيد دينيس فرانسيس على كلمته.

السيد الرئيس،

تشهد منطقة الشرق الأوسط العديد من التحديات والأزمات التي تحول دون إحلال الأمن والاستقرار فيها، وأحدثها الحرب المدمرة على قطاع غزة والتي تتسبب بمعاناة إنسانية رهيبه للمدنيين بسبب استمرار القصف الإسرائيلي المروع، فضلاً عن تداعيات هذه الحرب على المنطقة.

ونود في هذا السياق، الإعراب عن إدانتنا واستنكارنا للتصريحات الخطيرة لوزير التراث بالحكومة الإسرائيلية بشأن استخدام السلاح النووي ضد غزة، حيث نرفض، رفضاً قاطعاً، مثل هذه التهديدات، أو التحريض على ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني.

ونشدد على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لمعالجة كافة الشواغل الأمنية المشروعة في المنطقة، وفي مقدمتها إبرام معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لأهميتها في التصدي للتهديدات الفتاكة لهذه الأسلحة، ودعم آفاق السلم والأمن في المنطقة.

وبناءً على ذلك، أود التركيز على النقاط الرئيسية التالية:

أولاً، يجب أن نعمل معاً بجد وإخلاص وأن نتبادل الآراء حول سبل إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، مع الإبقاء على مصالحنا المشتركة في مقدمة الأولويات، الأمر الذي يقتضي ضرورة الاستمرار في العمل لضمان مشاركة جميع دول المنطقة والدول المراقبة التي تمتلك أسلحة نووية في هذه الجهود، وذلك على النحو الذي دعا إليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/73/546) بشأن عقد هذا المؤتمر.

ونرى أن التوصل لمعاهدة تساهم في إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل سينهي على نحو مستدام أي إمكانية لنشوب صراع نووي في المنطقة، وسيوفر فوائد أمنية ملموسة عن طريق إعطاء دول المنطقة ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وذلك أسوةً بالمناطق الخمس الخالية من الأسلحة النووية حول العالم.

ثانياً، تبقى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام نزع السلاح ومنع الانتشار. ورغم عدم اعتماد المؤتمر الاستعراضي العاشر لوثيقة ختامية، إلا أن مبادئ معاهدة عدم الانتشار وإطارها وقراراتها لاتزال سارية.



ويجب ألا يكون تقدمنا على مسار إبرام معاهدة لإنشاء منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بمعزلٍ عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فمبادئ وتدابير هذه المعاهدة والمعاهدات الأخرى ذات الصلة هي التي تُنظم التزامات الدول في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ويجب أن تظل المعيار الأساسي في عملنا نحو التوصل لهذه المعاهدة.

وفي ضوء أهمية معاهدات عدم انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، نؤكد مجدداً على ضرورة انضمام جميع دول المنطقة لهذه المعاهدات كخطوة أساسية لتطبيق تدابير الشفافية وبناء الثقة.

ثالثاً، يجب وضع تدابير تحقّق قوية ومعترف بها دولياً لضمان امتثال الدول لالتزاماتها النووية، حيث يعد نظام التحقق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي نموذجاً بارزاً على أنظمة التحقق القوية والفعالة التي تُراعي الشواغل الأمنية وتلبي التطلعات بإنشاء منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. وعلى هذا الأساس، يجب معالجة كافة الشواغل المتعلقة بنظام ضمانات الوكالة في المنطقة على نحوٍ شفاف ومستدام.

وأخيراً، السيد الرئيس، لا شك أن أي تقدم في النقاشات حول إبرام معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يتطلب بذل المزيد من الجهود لتعزيز الثقة وتحقيق أهداف المعاهدة وضمان انضمام كافة الدول لها وتنفيذها بشكلٍ كامل. ونفتنر رؤيتنا بشأن إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بالتشجيع على استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض سلمية فقط وأن نعمل معاً، يداً بيد، لتحقيق مصالح أمننا المشترك وتعزيز التنمية لشعوبنا.

وشكراً، السيد الرئيس.